

## تقييم الأحوال الاقتصادية للمعيشة في مدينة الموصل: السكان والمساكن للمدة 2004-2007

أ.د. أثيل عبدالجبار الجومرد  
أستاذ الاقتصاد - جامعة الموصل

### معن رائق يونس

باحث اقتصادي

معاونية التخطيط والموازنة - ديوان محافظة نينوى  
maan.raiq@yahoo.com

### المستخلص

وبيئة السكن، وفي هذا الجانب الأخير يقع تركيز هذه الدراسة عن مدينة الموصل. وقد أظهرت نتائج الدراسة تحسنا في العديد من المؤشرات منها: نوعية المسكن، مواد بناء المسكن، وسيلة التصريف الصحي، ومشكلة النقل. ومن جهة أخرى، فقد حصل ترد عام في كل من مؤشرات ملكية السكن، وامتلاك مطبخ مستقل، واستقرار تجهيز الماء بوساطة الشبكة العامة، وتجهيز الكهرباء، ووسيلة التخلص من النفايات.

تتضمن دراسات الأحوال الاقتصادية للمعيشة مواضيع مستوى الدخل، ومصادره، ونموه، وتوزيعه بين الأسر والأفراد، وسوق العمل، ومعدلات البطالة، والمشاركة لفئات الأعمار المختلفة، وطبيعة الخدمات الأساسية المتوفرة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها. فضلا عن ما سبق، تعنى هذه الدراسات أيضا بجانب نمو السكان والمساكن وحالة الاكتضاض

## The Economic Conditions of Living in the City of Mosul: Population and Housing 2004-2007

### Abstract

The studies the economic conditions of living usually cover topics like: Income, its sources, growth and distribution among households and individuals. The labor market indicators such as unemployment and participation rates. The level of basic services, related to health, education, transportation ... etc.

Some of the aspects that these studies deal with are population growth, housing, crowdedness and residential environment. these aspects that this article is concern with, with reference to the city of Mosul. The

results have shown improvements in various indicators such as: The quality of the house and its building material, the sewage system, and transport facilities. While other indicators have shown deteriorations, like: house ownership, separate kitchen facilities, safe water supply, electricity supply, and rubbish collection facilities.

## مقدمة

ان عملية دراسة الاحوال الاقتصادية للمعيشة تتطلب في البداية حصر المتضمنات التي يشتمل عليها المجال قيد الدراسة. وبدءاً بجانب الدخل وتحليلاته المتعلقة بتوزيع الدخل ونمو كل فئة من فئات توزيعه، ثم تتبع مصادره وتشخيصها وتطور الاهمية النسبية لكل منها، وكذلك دراسة انماط الانفاق الاستهلاكي للسكان وتغيراتها. هذا وتتضمن دراسة الاحوال الاقتصادية للمعيشة ايضاً، التعرف على طبيعة سوق العمل الخاص بالسكان ومدى تغير نسب كل من العاملين، العاطلين، غير النشيطين اقتصادياً، وأولئك الذين هم دون سن العمل. وتعد دراسة وضع السكن وطبيعة علاقة الفرد به، ومستوى الخدمات المقدمه فيه ونوعيتها، فضلاً عن البنى التحتية المحيطة به أو بالحي الذي يحتويه، والعديد من اهم جوانب اقتصاديات الحضر، ومن أهم الميادين التي تندرج في اطار دراسة الاحوال الاقتصادية للمعيشة<sup>(1)</sup>. ويتناول البحث الحالي تفاصيل واقع ذلك الميدان في مدينة الموصل<sup>(2)</sup> في المدة 2004-2007.

(1) حيث ما يرد ذكر الاحوال الاقتصادية للمعيشة في هذا البحث فان المقصود بها هو جانبها المتعلق بالسكان والمساكن.  
(2) إن المقصود بالموصل التي هي محور البحث هنا، هي حدود بلدية الموصل، وبما ان البيانات المطلوبة عن هذه البقعة الجغرافية تحديداً، غير متوفرة، فقد تم استخدام بيانات ناحية الموصل التي هي مركز قضاء الموصل، القضاء الذي يمثل مركز محافظة نينوى. وذلك على اعتبار ان النسبة الاكبر من السكان في ناحية الموصل هي متركزة ضمن حدود بلدية الموصل من جهة، فضلاً عن كون ان البقعة الجغرافية لحدود بلدية الموصل، هي الاله وتتشغل مساحة كبيرة من نطاق ناحية الموصل المشار اليها آنفاً، من جهة اخرى.

## أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من منطلقين أساسيين: يتمثل الأول بالتدهور الكبير الذي أصاب الأحوال الاقتصادية للمعيشة لسكان مدينة الموصل جراء الحروب المتكررة التي مر بها العراق والأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة التي تخلق بدورها حاجة في غاية الأهمية باتجاه تحسين تلك الأحوال، ورفع مستواها. ويتمثل المنطلق الثاني بكون الأحوال المعيشية عموماً، وجانبها المتعلق بالسكان والمساكن بشكل خاص، تشكل العناصر الأساسية ذات الصلة المباشرة بالحياة الاقتصادية للفرد أو الأسرة ومن ثم المجتمع، وبهذا فإن الإيفاء بالمتطلبات الأساسية منها ومن ثم الارتقاء العام بها يحقق إحدى أهم الغايات الإنسانية ألا وهي الرفاهية.

## هدف البحث

دراسة الأحوال الاقتصادية للمعيشة وتقييمها، وتطورها، في مدينة الموصل خلال مدة البحث، من جانب، والتمهيد لصياغة السياسات المناسبة التي تستهدف رفع مستواها، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدامات الأفضل، من جهة اخرى.

## فرضية البحث

تفترض الدراسة أن هناك تحسناً عاماً في الأحوال الاقتصادية للمعيشة لسكان مدينة الموصل خلال مدة الدراسة، وإن هذا التحسن شمل جميع الشرائح الدخلية للسكان من دون تمييز.

وحيثما ورد ذكر الموصل في هذا البحث فان المقصود بها هذا الذي ذكر.

### مشكلة البحث

تعاني مدينة الموصل تديماً في الأحوال الاقتصادية للمعيشة لسنوات طويلة. والسؤال المطروح هو: هل طرأ تحسن على الأحوال الاقتصادية للمعيشة لسكان مدينة الموصل خلال سنوات الدراسة في ضوء ما قُدم من وعود المسؤولين من خلال جهود التنمية والإعمار وما رصد من مبالغ لهذه الأغراض؟

### منهج البحث

إعتمد الباحثان على الإحصاءات الوصفية في تحليل بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004<sup>(1)</sup>، وبيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007<sup>(2)</sup>. واحتسبت المؤشرات ذات العلاقة ومحور البحث، بإيلاء اعتبار كبير للمعايير المعتمدة دولياً. وأجريت المقارنات الممكنة بين بيانات ونتائج المسحين المذكورين، سواء بشكل مباشر، أم بعد إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة على بعض البيانات على وفق أسس علمية ويمتتهى الدقة لتصبح بعد ذلك ملائمة للمقارنة بشكل سليم. أما البيانات المهمة غير القابلة للمقارنة فقد ذكرت كلاً على حسب سنتها بالموقع المناسب والتوظيف الملائم في التحليل.

### الخصائص الديموغرافية لسكان مدينة الموصل

#### أ. عدد السكان ومعدل نموه

بلغ عدد سكان الموصل في إحصاء 1997 (967687) نسمة ( وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2010)، ومن خلال التقديرات التي أجرتها دائرة الإحصاء المعنية في محافظة نينوى، فقد ازداد العدد المذكور ليصبح ( 1270530 ) و(1309321) و(1384166) نسمة للأعوام: 2006، 2007، 2008 على التوالي ( وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2010). ويلحظ مما ذكر أن هناك ازدياداً مطرداً عالياً في عدد سكان المدينة بعد عام 1997 على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العصبية التي تخللت تلك المدة. وتم احتساب معدل النمو السكاني السنوي خلال المدة 1997-2007 كالاتي:

$$r = \frac{\ln p_{2007} - \ln p_{1997}}{t}$$

حيث أن:

$r$  = معدل النمو السكاني السنوي.

$P_{2007}$  = عدد سكان ناحية الموصل في عام 2007.

$P_{1997}$  = عدد سكان ناحية الموصل في عام 1997.

$t$  = عدد السنوات بين العامين، تساوي 10.

وبالتعويض بالأرقام يكون معدل النمو

السكاني السنوي  $r$  مساوياً لـ 0.03024. ويعد معدلاً عالياً على الصعيد العالمي.

وقد حافظ متوسط حجم الأسرة بالموصل

على مستواه البالغ 7 خلال كل من عامي 1997

و2007. وفي عام 2004 تحديداً، فقد أظهرت

النتائج أنه كان مقارباً جداً للمتوسط المذكور.

(1) نفذ هذا المسح من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وصدر في عام 2004 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومعهد الدراسات التطبيقية النرويجي الدولي (FAFO).

(2) نفذ هذا المسح من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وصدر في عام 2007 بالتعاون مع البنك الدولي، وهيئة إحصاء إقليم كردستان.

المجتمع الموصل، بلغت في عام 2004 (1.07)، وفي عام 2007 (1.05)<sup>(٧)</sup>.  
وأما الحالة الاجتماعية، فبعد أن كانت نسبة المتزوجين في عام 2004 هي 55.9%، فإنها في عام 2007 ارتفعت إلى 61.3%، وفي المقابل فإن هناك انخفاضاً ملحوظاً في نسبة العزاب من 38.7% في عام 2004 إلى 31.8% في عام 2007<sup>(٨)</sup>، وأن معظم الذين تزوجوا لأول مرة في عام 2004 كانوا ضمن المدى العمري من 15 إلى 30 سنة، لاسيما من 20 إلى 24 سنة<sup>(٩)</sup>.

### ج. التركيب العمري

يعد مجتمع الموصل مجتمعاً فتياً، حيث ترتفع فيه نسبة السكان ذوي الفئات العمرية الصغيرة في حين تتخفف فيه نسبة ذوي الفئات العمرية الأعلى فالأعلى في كل من عامي 2004 و2007. وإذا ما قسمنا السكان حسب العمر إلى فئتين فقط عند عمر 15 سنة، فإن 38.6% في عام 2004 هم أدنى في أعمارهم من 15 سنة<sup>(١٠)</sup>. وقد ازدادت تلك النسبة في عام 2007 لتصبح 41% على حساب انخفاض نسبة الأفراد ذوي سن 15 سنة فما فوق. بكلام آخر، فإن نسبة المعالين ارتفعت خلال السنتين<sup>(١١)</sup>. وأحد أهم مسوغات هذا الارتفاع هو زيادة الإقبال على الزواج وارتفاع نسبتهم ضمن المدة نفسها.

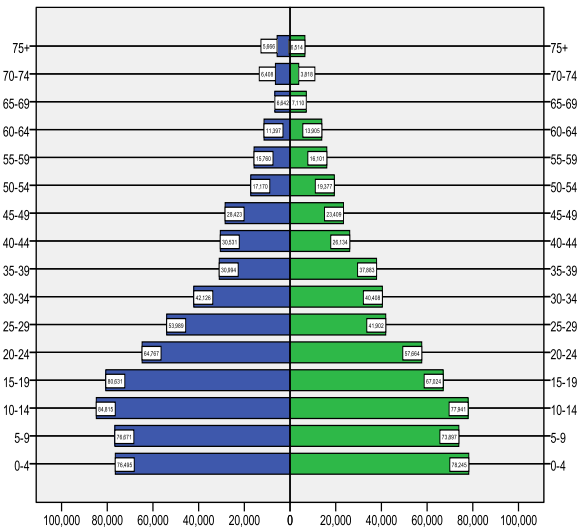
- (٢) باستعمال بيانات السؤال (HR05) في استمارة مسح 2004، والسؤال (102) في استمارة مسح 2007.  
(٣) باستعمال بيانات السؤال (HR26) في مسح استمارة 2004، والسؤال (108) في استمارة مسح 2007.  
(٤) باستعمال بيانات السؤال (HR27) في استمارة مسح 2004.  
(٥) باستعمال بيانات السؤال (HR07) في استمارة مسح 2004.  
(٦) باستعمال بيانات السؤال (HR07) في استمارة مسح 2004، والسؤال (103) في استمارة مسح 2007.

ب. التركيب الجنسي والحالة الاجتماعية  
إن التصنيف النوعي للسكان، ذكوراً وإناثاً، يعطينا فكرة سريعة عن التركيب الجنسي للمجتمعات السكانية والشرائح المكونة له. فمن المعلوم أن المجموعات السكانية المختلفة ضمن المجتمع السكاني تتبع توزيعاً نوعياً ذا نمط معين، وأن ابتعاد هذه التوزيعات عن الأنماط المتوقعة للتركيب الجنسي يعطينا إشارة محتملة وواضحة عن وجود خلل في هذه البيانات وابتعادها عن واقع البيانات بشكل أو بآخر.

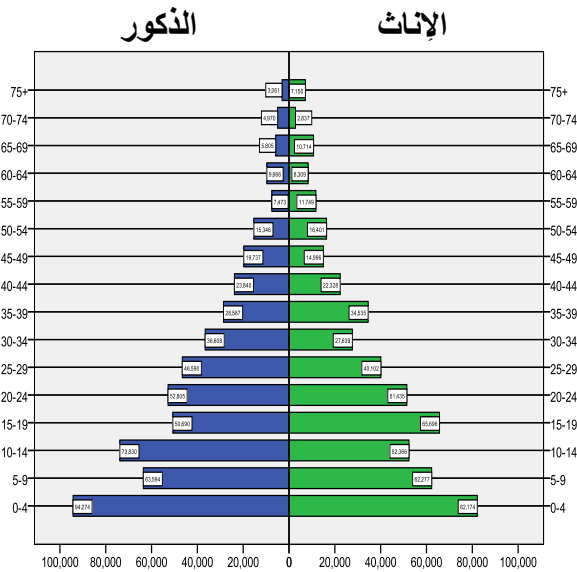
تقترب نسبة السكان الذكور إلى إجمالي السكان بصورة عامة، من 50%. كما أنها قد ترتفع أو تنخفض تبعاً للتغيرات السكانية التي قد تطرأ في المجتمع المبحوث. ومن العوامل التي تساعد على تغير نسبة الذكور تلك، هي الهجرة من البلد واليه، والحروب.

يعد التوازن الاجتماعي من حيث نوعية الجنس ضرورياً في المجتمع. ويمكن القول إن هذا التوازن متوافر في مجتمع الموصل بالرغم من شتى الظروف القاسية التي عصفت بها متمثلة بحروب واضطرابات أمنية وغيرها التي بدورها قد تتسبب في انخفاض نسبة الذكور على حساب ارتفاع نسبة الإناث. ففي عام 2004 بلغت نسبة الذكور 51.6% من إجمالي السكان. وانخفضت بشكل طفيف في عام 2007، لتصبح 51.2%<sup>(١٢)</sup>. وبهذا فإن نسبة الذكورة (نسبة الذكور إلى الإناث) في

(١) تبلغ نسبة الذكور من إجمالي السكان في العراق ككل 49.8%، والإناث 50.2%، (باستعمال بيانات السؤال HR05 في استمارة مسح 2004، والسؤال 102 في استمارة مسح 2007).



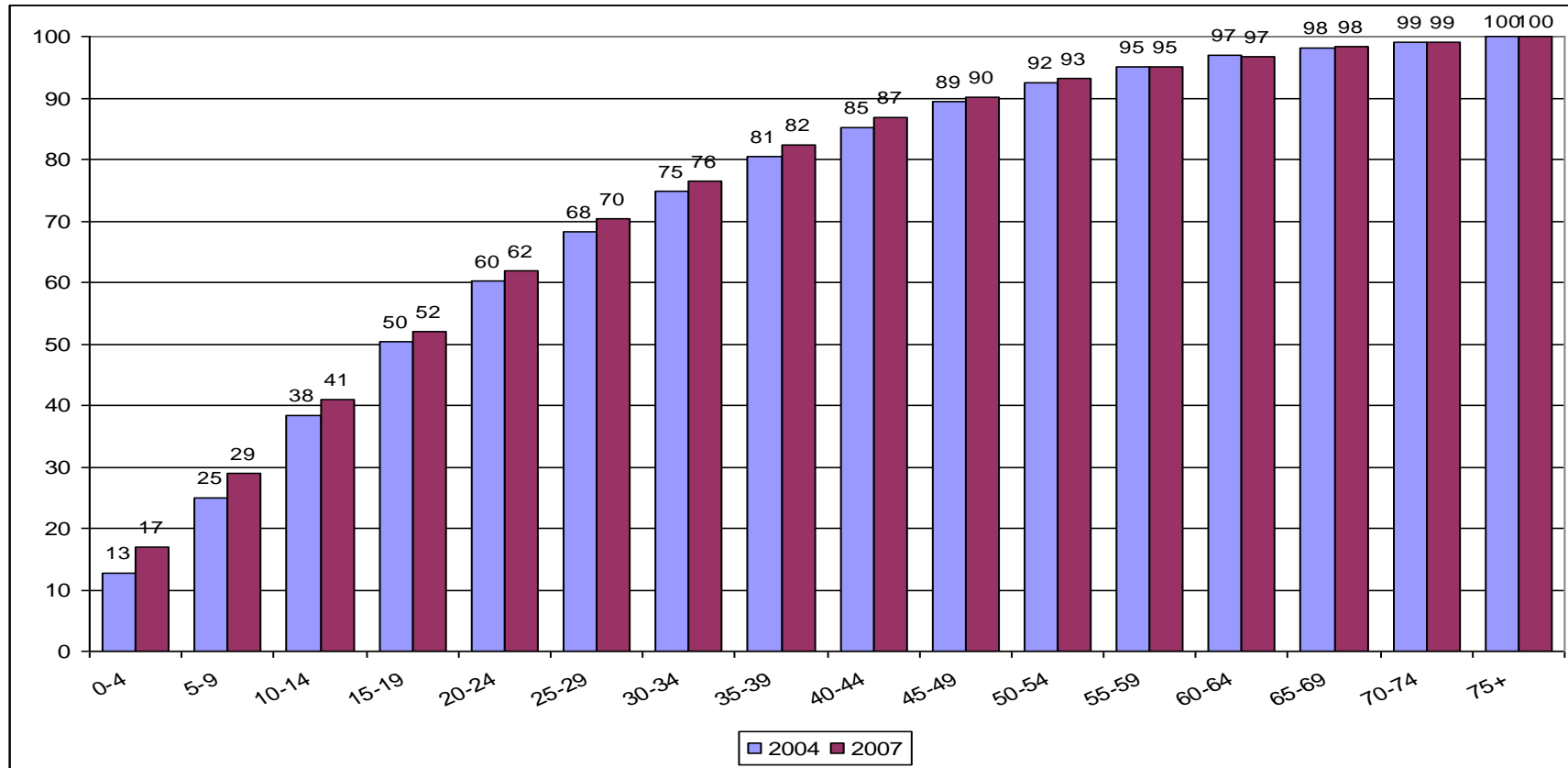
**الشكل (1)**  
**الهرم السكاني للموصل في عام 2004**  
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مسح 2004.



**الشكل (2)**  
**الهرم السكاني للموصل في عام 2007**  
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مسح 2007.

يعتمد الباحثون في السكان على تقسيم السكان على فئات بحسب السن وتكوين ما يسمى بهرم السكان، الذي لا يقتصر على تصوير فئات السن فحسب، بل يقسمها على ذكور وإناث أيضاً. وكما يتضح من الشكلين 1 و 2، أن الهرم السكاني في الموصل تقوست جوانبه نحو الداخل في عام 2007 عما كان عليه في عام 2004. فأصبح بذلك أكثر تدبياً وأوسع قاعدة. ويدل ذلك على انخفاض نسبة كبار السن في المجتمع (سواء بسبب الوفاة أم الهجرة) على حساب زيادة نسبة صغار السن. ويلحظ على وجه الخصوص، أن الفئة العمرية (0-4)، والتي تمثل قاعدة الهرم، ازدادت بوضوح في عام 2007 عن عام 2004. وعلى مستوى المجتمع ككل بكلا جنسيه، فقد ارتفعت نسبة تلك الفئة من 13% إلى 17%، كما يتضح من الشكل (3). وعلى طول الفئات العمرية الأدنى من الفئة (55-59)، فإن النسب التراكمية للسكان لجميع الفئات تزداد في عام 2007 عن عام 2004، وتزداد فجوة الفرق تباعاً باتجاه الفئات الأدنى فالأدنى، انتهاءً بالفئة (0-4)، التي يتحقق فيها أعظم فرق. مما يعني إجمالاً، حصول ارتفاع مهم في معدل الخصوبة بين السنتين، وإن الاتجاه العام لمعدل النمو السكاني هو في تزايد. ومن الجدير بالذكر، أن من مجموع أرباب الأسر في عام 2004، فإن أولئك الذين هم في الفئة العمرية 40 سنة، يشكلون نسبة 15.3%. وتخفض هذه النسبة عند كل من الفئات الأعلى والأدنى من تلك الفئة<sup>(1)</sup>.

(1) محتسب داخل بيانات مسح 2004 من قبل الجهة المنفذة له.



### الشكل (3)

#### النسب التراكمية للسكان في الموصل للمدة 2004-2007

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و 2007.

## السكن والبيئة والخدمات

### أ. نوعية المسكن وملكيته

هناك ثلاث مزايا يتسم بها الواقع الإسكاني، تختلف عن باقي المنتجات الأخرى، الأولى، إن الموجود الإسكاني غير متجانس في المساكن التي تختلف من حيث الحجم، والعمر، والتصميم، والمزايا الداخلية، والمنافع، والموقع. الثانية، إنه ذو طبيعة معمرة ومن الممكن أن يتدهور عبر الزمن، سواء بمعدل سريع أم بطيء، اعتماداً على قرارات التصليح والصيانة من مالكيها. الثالثة، تغيير المساكن أمر مكلف، لذا عندما يتغير الدخل أو تفضيلات الإسكان، فإن المستخدمين لا يغيرون فوراً مساكنهم، وبدلاً من ذلك فإنهم ينتظرون حتى تكون الفجوة بين المسكن الذي يطمحون إليه، ومسكنهم الفعلي، كبيرة بالقدر الكافي لتسويغ التكلفة الكبيرة للانتقال (O'sullivan, 2007, 283).

يتسم البناء في مدينة الموصل بالطابع الأفقي ذي الطابق أو الطابقين ويندر فيها البناء العمودي المتمثل بالشقق والعمارات السكنية أو المساكن التي تزيد على الطابقين. حيث إن 70.6% من الأسر في عام 2004 تتخذ مساكنهم شكل الدار التقليدي و13.5% منهم من تتخذ شكلاً يعرف بالمشمتمل. في حين تقل نسبة أولئك الذين يسكنون في الشقق لتبلغ 8.8%، بينما تقل كثيراً نسبة الأسر الذين تتخذ مساكنهم أشكالاً أخرى كالفيلات والأكواخ أو أنواع أخرى<sup>(1)</sup>.

تتضمن المساكن بشكل عام في الموصل عدداً من الغرف يقرب معظمها من 2 إلى 10 غرف ونسبة قليلة جداً هي التي تزيد أو تنقص عن هذا العدد. كما تظهر النتائج أن نسبة كبيرة نسبياً مقدارها 23.3% من الأسر الموصلية في عام 2004، تحتوي مساكنهم على 4 غرف، في حين

(1) باستعمال بيانات السؤال (IO01) في استمارة مسح 2004.

تقل هذه النسبة إلى 20.5%، وإلى 13.2% لتلك الأسر التي تتضمن مساكنهم 5 و3 غرف على التوالي<sup>(2)</sup>. ويتسليط الضوء على غرف النوم الخاصة بكل أسرة نظراً لأهميتها البالغة في وضعها السكني، فإن ثلث الأسر تقريباً في عام 2007، تمتلك غرفتي نوم خاصتين بها، وربع الأسر تقريباً تمتلك غرفة نوم واحدة خاصة بها، وتقل تبعاً نسبة الأسر التي تمتلك أكثر من غرفتي نوم خاصة بها، من 18% لأولئك الذين يمتلكون ثلاثة، إلى 0.3% لأولئك الذين يمتلكون سبعة، في العام نفسه 2007<sup>(3)</sup>.

وبالتحول إلى جانب الأجزاء الأخرى

للمسكن - ما عدا الغرف التي تم التركيز عليها بوصفها الجزء الأكثر أهمية فيه - نجد أن هناك تفاوتاً في درجات أهمية كل واحد منها. وبالتأكيد فإن التركيز يكون على الأجزاء المهمة نسبياً بالمقارنة مع الأخرى، وتشتمل على مدى امتلاك الأسرة بشكل خاص لكل من: مرافق صحية مستقلة، وحمام مستقل، ومطبخ خاص، ولا يمتلك تلك الأجزاء بشكل مستقل وعلى التوالي ما نسبته 24.5% و24.8% و18.3% من مجموع الأسر في الموصل في عام 2007، وهي نسب مرتفعة نسبياً<sup>(4)</sup>.

وكما هو معلوم فإن هدف الحصول على مسكن مملوك هو هدف يطمح إليه كل فرد. إلا أن البيانات المتاحة عن مدينة الموصل لا تعكس حالة يتحقق فيها الإشباع الكامل للطموح ذلك من سكانها. ففي عام 2004 هناك ما نسبته 16.6% من الأسر يعيشون في مساكن مستأجرة، و 3.4%

(2) باستعمال بيانات السؤال (HA03) في استمارة مسح 2004.

(3) باستعمال بيانات السؤال (309) في استمارة مسح 2007.

(4) باستعمال بيانات السؤال (309) في استمارة مسح 2007.

وتتدنى كذلك أيضاً لأولئك الذين لا يملكون أساساً أي نوافذ<sup>(٤)</sup>.

وبما أن مشكلة السكن تتسم ببعدين هما: الحاجة الدائمة إلى إيجاد وحدات سكنية جديدة، وتحول المباني السكنية إلى مساكن متهرئة ذات خدمات ضعيفة، فيتوجب عند وضع أي خطة تنمية تستهدف قطاع الإسكان، أن لا يصب فيها جل الاهتمام على سد فجوة العجز السكني فحسب، وإنما تقييم كذلك وضع الرصيد الفعلي الموجود من الوحدات السكنية من حيث مستوى الكفاءة أو درجة التهرؤ الحاصل فيها وتقديم الدعم الكافي والملائم لها. ففي عام 2007 مثلاً، يشكو 31.7% من الأسر بالموصل من قدم وتدنٍ في بناء مساكنهم<sup>(٥)</sup>، وفي عام 2004 هناك 40% من الأسر في مدينة الموصل لديهم خطط لإصلاح مساكنهم، شرع فقط نصفهم (أي ما يعادل 20% من إجمالي الأسر) بتنفيذ الخطط الهادفة للإصلاح<sup>(٦)</sup>، وقد وقف العامل المادي حائلاً لـ 90% من الـ 60% المتبقية من الأسر، في عدم امتلاكهم أي خطط للإصلاح<sup>(٧)</sup>. كما أن هناك الكثير من المساكن تشوهت بسبب الحروب والوضع الأمني المتدهور للبلد أو اضطراب الوضع الاقتصادي لسكانها من الأسر وغير ذلك، تجسد مثلاً، بافتتاح محلات وورش فيها أو اقتطاع أجزاء منها وغرف لغرض تأجيرها.

يعيشون في مساكن مشغولة بغير إيجار، كما أن هناك نسبة قليلة منهم تبلغ 1.3% يعيشون في مساكن مستعارة من غير إيجار، وتملك النسبة المتبقية منهم مساكنهم والبالغة 78.6%<sup>(١)</sup>.

#### ب. مواد البناء للمسكن وجودته

يتم الاعتماد في بناء جدران معظم المساكن في مدينة الموصل على الكتل الكونكريتية أو ما يسمى بالبلوك التي تتميز بالعديد من المساوئ. فمن مساوئها هو ثقلها الزائد، وأنها موصل جيد للحرارة بحيث لا تمنع برودة الشتاء ولا حر الصيف - ولاسيما حر الصيف - فضلاً عن ارتفاع كلفتها جراء استهلاكها لكمية كبيرة من السمنت وكون عمليتي النقل والبناء بطيئة ومجهدة عند استعمالها. وتُظهر النتائج أن 69.1% من الأسر في عام 2004 تتكون جدران مساكنهم من البلوك وتخفض هذه النسبة كثيراً في الحالة التي يتم فيها استخدام مواد أخرى كالطابوق والحجر الصخري المقطع وغيرها<sup>(٢)</sup>. وبالنسبة لسقوف المساكن فإن مواد الكونكريت هي التي تحظى بالاستعمال الأكبر في بنائها. إذ أن 78.1% من الأسر تتكون سقوف مساكنهم منها، و 14.9% منهم تتكون من الأضلع الحديدية (الشيلمان)<sup>(٣)</sup>. أما النوافذ فإن الوضع على أية حال ليس سيئاً جداً، فلدى 81.1% من الأسر في مساكنهم نوافذ مجهزة بشكل كامل و فقط 16.2% من الأسر هم الذين لديهم نوافذ مكسرة في مساكنهم. وتتدنى هذه النسبة كثيراً لأولئك الذين لديهم نوافذ من غير زجاج نهائياً أو بلاستيك،

(٤) باستعمال بيانات السؤال (IO03) في استمارة مسح 2004.

(٥) باستعمال بيانات السؤال (311) في استمارة مسح 2007.

(٦) باستعمال بيانات السؤال (HU04) في استمارة مسح 2004.

(٧) باستعمال بيانات السؤال (HU06) في استمارة مسح 2004.

(١) باستعمال بيانات السؤال (HT04) في استمارة مسح 2004.

(٢) باستعمال بيانات السؤال (IO02) في استمارة مسح 2004.

(٣) باستعمال بيانات السؤال (IO04) في استمارة مسح 2004.



### ج. الاكتظاظ السكاني

تأتي أهمية مشكلة الإسكان في الموصل - وحتى في العراق عموماً - بشكل عام مما نلاحظه اليوم ونعيشه من ارتفاع في نسبة الزحام السكاني (الاكتظاظ السكاني) في داخل الوحدات السكنية الذي يعد من أهم أسبابه - فضلاً عن عدة أسباب أخرى - هو أن معدل النمو السكاني لا يتناسب مع معدل النمو في الوحدات السكنية، والسبب في ذلك - بشكل رئيس - ارتفاع تكاليف مواد البناء اللازمة لإنشاء هذه الوحدات، أو محدودية الإمكانيات الدخالية لأفراد المجتمع في القدرة على تغطية تلك النفقات. ويفرض مؤشر الاكتظاظ وجوده ضمن مصفوفة المؤشرات السكنية الأكثر أهمية. فمن خلاله يتم قياس درجة الاختناق (أو الرحابة) داخل الوحدة السكنية وتقدير حصة الفرد الواحد منها. وفي مدينة الموصل قيد البحث، فإن فقط 7.3% من عوائلها هم الذين يعانون من اكتظاظ (أو زحام) داخل وحداتهم السكنية في عام 2004<sup>(1)</sup>. أما في عام 2007، فإن نسبة الذين يعانون من اكتظاظ هي 44.1%، والباقي لا يعانون من اكتظاظ، ولا يمكن مقارنتها بشكل مباشر مع عام 2004 لوجود اختلاف في بيانات المسحين ذات العلاقة<sup>(2)</sup>. واحتسبت النسبة - سواء في عام 2004 أم 2007 - اعتماداً على أن المسكن المكتظ هو الذي يعيش فيه أكثر من ثلاثة أشخاص في كل غرفة<sup>(3)</sup>.

### د. الماء

إن النقص في الوصول إلى المياه الآمنة والتصريف الصحي غير الملائم، هو احد التهديدات الأكثر أهمية على الرفاهية الإنسانية حول العالم (Schuster-Wallace, et. al., 2008, 8). إذ يأتي الماء في الصدارة مع أهم الحاجات الإنسانية على الإطلاق التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال وتحت أي ظرف من الظروف. ومن هذا المنطلق تبرز أهميته القصوى كمّاً ونوعاً كأحد العناصر المصيرية في حياة الإنسان وفي تقييم مستوى معيشته. أما حاله في مدينة الموصل، فإن 99.2% من الأسر يتم تزويدها بماء الشرب المعالج من خلال التوصيل من الشبكة العامة إلى المسكن ويعتمدون عليه بوصفه مصدراً رئيساً، وتتخفف جداً نسبة الأسر التي تعتمد على طرائق أخرى ما عدا تلك<sup>(4)</sup>. ومن أجل أن لا يسود اعتقاد مفاده أن وضع ماء الشرب في المدينة هو على أحسن حال اعتماداً على هذه النسبة، فلا بد من الإيفاء بالشروط الآتية مجتمعة قبل الإدلاء بالحكم عليه إيجاباً أم سلباً:

- أن يكون متوفراً بكمية كافية لسد حاجة المجتمع منه.
- أن يكون تجهيزه بصفة دائمة ومستقرة، ولا يوجد أي قلق من حيث المستقبل تجاهه.
- أن تتحقق فيه الشروط الصحية اللازمة.
- أن تكون طريقة الحصول عليه آمنة ولا تكتنفها أي صعوبات.

ومن هنا فقد اتضح في عام 2007، أن 26.5% من الأسر يشكون من عدم كفاية الماء المجهز عن طريق الشبكة الرئيسية<sup>(5)</sup>. وفي عام 2004 هناك 1% من الأسر تحول التكاليف بدرجة

(1) محتسب داخل بيانات مسح 2004 من قبل الجهة المنفذة له.  
(2) احتسب من خلال قسمة عدد أفراد الأسرة على عدد غرف النوم الخاصة بكل أسرة، والمكتظين تم تحديدهم من هم أكثر من ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة (باستعمال بيانات السؤال 309-01 في استمارة مسح 2007).  
(3) أنظر: ( وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2004، 31).

(4) باستعمال بيانات السؤال ( HA29 ) في استمارة مسح 2004.  
(5) باستعمال بيانات السؤال ( 316 ) في استمارة مسح 2007.

انخفضت نسبة الذين يتصف تجهيز الماء عندهم بكونه مستقراً لتصبح 25.9%، ومن جهة أخرى فإن هناك تحسناً من ناحية نسبة أولئك الذين لديهم مشاكل يومية في تجهيز الماء لتصبح 11.2%، وتبلغ نسبة الذين لديهم مشاكل في هذا الجانب لأكثر من مرة في الأسبوع، 24.3%، وللذين لديهم مشاكل لمرة واحدة أو أقل شهرياً 14%<sup>(٥)</sup>. هذا ولم ولم يكن هناك في تلك المدة استخداماً لأدوات التنقية على الماء من الأسر إلا نادراً جداً، فما نسبتهم 1.7% من الأسر هم فقط الذين يستخدمون مثل تلك الأدوات ويكون ذلك الاستخدام على مصدر الماء الرئيس، و فقط ما نسبتهم 0.2% يستخدمونها على مصدر الماء الثانوي<sup>(٦)</sup>. وفي سياق الحديث عن المصدر الثانوي لماء الشرب، فإن 63.9% من الأسر لا يتوفر لديهم مصدر ثانوي لماء الشرب<sup>(٧)</sup>.

من الناحية الاقتصادية ينبغي أن يختلف ماء الشرب عن الماء المستخدم للأغراض الأخرى. فإذا حدث وان استُخدم الماء الصالح للشرب للأغراض الأخرى - وهو ما موجود بالفعل في الموصل<sup>(٨)</sup> - سوى الشرب فإن ذلك بلا شك يعد هدراً فادحاً فيه. وإذا حدث عكس ذلك كأن يستخدم الماء المخصص للأغراض الأخرى، في الشرب، فإن الأمر آنذاك يصبح أكثر سوءاً إذ يتسبب بآثار صحية سيئة على مستخدميه في الشرب.

وتظهر النتائج أن هناك مشاكل وصعوبات لدى 36.8% من الأسر في مدينة الموصل تكتنف

شديدة بينهم وبين إشباع حاجتهم من ماء الشرب، و بدرجة أقل لما نسبتهم 9.8%، في حين لا تؤثر تلك التكاليف تقريباً على ما نسبتهم 69.6%، وأخيراً فإن النسبة المتبقية الأخرى البالغة 19.7% هم فقط الذين لا تؤثر تكاليف ماء الشرب نهائياً على مقدار ما يشربون من ماء<sup>(١)</sup>. ومن جهة أخرى، فإن 4% من الأسر صرحوا في العام نفسه، بأنهم يواجهون مشاكل كثيرة في حصولهم على ماء الشرب، كما صرح 26.2% من الأسر بأنهم يواجهون نوعاً ما تلك المشاكل، و فقط 11.4% هم الذين صرحوا بأنهم لا يواجهون نهائياً تلك المشاكل، و أخيراً ما نسبتهم 58.4% صرحوا بأنهم إلى حد ما لا يواجهون تلك المشاكل<sup>(٢)</sup>. ويمكن تلخيص مدى الاستقرار في ماء الشرب بالقول: إن هناك من الأسر ما نسبتهم 73% يتصف تجهيز ماء الشرب عندهم بأنه مستقر، وبالنتيجة فإن النسبة المتبقية البالغة 27% من الأسر لا تتوفر عندهم حالة الاستقرار في تجهيز ماء الشرب<sup>(٣)</sup>. كما تظهر نتائج تحليل البيانات المتاحة أيضاً إلى أن ما نسبتهم 38.2% من الأسر قد صرحوا بأن مصدر ماء الشرب الرئيس هو متوافر بصفة دائمة أو يعتمد عليه ولا يوجد هناك في الغالب مشاكل بهذا الخصوص، في حين هناك مشاكل بين حين وآخر لما نسبتهم 36.1% من الأسر، وتتندى كثيراً لتصل إلى 5.7% لأولئك الذين تظهر لديهم مشاكل أسبوعية، قبل أن تعاود ارتفاعها مرة أخرى لتصل إلى 20% لأولئك الذين تظهر لديهم مشاكل يومية في هذا الشأن<sup>(٤)</sup>. وأما في عام 2007 فقد

(٥) باستعمال بيانات السؤال ( 315 ) في استمارة مسح 2007.

(٦) باستعمال بيانات السؤال ( HA35 ) في استمارة مسح 2004.

(٧) باستعمال بيانات السؤال ( HA33 ) في استمارة مسح 2004.

(٨) أظهرت النتائج إن مصدر مياه الشرب لدى جميع الأسر في الموصل هو مصدر مياه الاستخدام نفسه (باستعمال بيانات السؤال HA21 في استمارة مسح 2004).

(١) باستعمال بيانات السؤال ( HA39 ) في استمارة مسح 2004.

(٢) باستعمال بيانات السؤال ( HA40 ) في استمارة مسح 2004.

(٣) محتسب داخل بيانات مسح 2004 من قبل الجهة المنفذة له.

(٤) باستعمال بيانات السؤال ( HA31 ) في استمارة مسح 2004.

الكهربائية، بينما تستخدم 43.8% من الأسر، المولدة المشتركة بوصفها المصدر الرئيس للطاقة الكهربائية في العام نفسه 2007<sup>(٥)</sup>. وفي هذا الجانب فإن الصورة في المدينة أقل ما يقال عنها بأنها سيئة جداً ليس لشيء إلا لأهمية البالغة لهذا العنصر وارتباطه المباشر في حياة الناس. إذ إن 37.3% من الأسر يتعرض مصدر الطاقة الكهربائية عندهم في عام 2004 لانقطاعات يومية لـ 12 ساعة فأكثر وترتفع عن هذه النسبة إلى 59.3% للأسر التي يتعرض مصدر الكهرباء ذلك إلى انقطاعات يومية لأقل من 12 ساعة، بينما تتدنى كثيراً جداً نسبة الأسر التي يتصف إمدادها بالطاقة الكهربائية بكونه مستقرّاً نسبياً أو تتخلله انقطاعات أسبوعية من وقت إلى آخر<sup>(٦)</sup>. وهذا التأزم في تجهيز الطاقة الكهربائية - الذي هو ليس في مدينة الموصل فحسب، وإنما في عموم العراق ككل - هو ليس بجديد أو حديث الولادة نتيجة للحرب الأخيرة أو الأحداث التي تلتها، وإنما هو "عقدة" مستعصية تمتد لسنوات طويلة ماضية إن لم نقل لعشرات السنين إن صح التعبير. وبلا شك أن هذا التأزم تفاقم وازداد سوءاً عقب الحرب الأخيرة والأحداث التي نتجت عنها لاحقاً. ففي عام 2007 تفهقر التجهيز لدرجة كبيرة عما كان عليه حاله في عام 2004. إذ إن 16.6% فقط من الأسر يحضون بالتجهيز لأكثر من عشر ساعات يومياً، و 15.6% بثمان ساعات يومياً، و 20.9% بأربع ساعات يومياً<sup>(٧)</sup>. وأخيراً فإن 9.4% من السكان يتوفر لديهم مولد كهربائي خاص في عام 2004 ومن المتوقع أن تكون هذه

عملية حصولهم على ماء الاستخدام، وتزداد تلك المشاكل والصعوبات كثيراً لما نسبتهم 7.4% من إجمالي أسر المدينة<sup>(١)</sup>. ومن الضروري جداً في بلد مثل العراق الذي هو عرضة لحدوث الأزمات إلى حد بعيد، أن توجد هناك خزانات للماء كبيرة الحجم أو كثيرة العدد في المساكن لدى الأسر. فالغالبية العظمى من الأسر والبالغة 98.7% تمتلك خزانات للماء في مساكنها وأما النسبة الأخرى الضئيلة المتبقية من الأسر فهم إما لا تتوفر لديهم مثل تلك الخزانات أو أنهم لا يحتاجون إليها<sup>(٢)</sup>. كما أن 98.5% من تلك الخزانات تتصف بأنها مغطاة<sup>(٣)</sup>.

#### هـ. الكهرباء

وانتقالاً إلى وضع الطاقة الكهربائية، بوصفها إحدى أهم دعائم الحياة في العصر الحديث ليس لكونها مصدر الطاقة الأساس الذي يستهلكه المجتمع في تمشية متطلبات حياته اليومية أو لكونه الشريان الأساس الذي يغذي المشاريع الاستثمارية والإنتاجية والخدمية بالطاقة فحسب، بل كذلك لكونه مصدر الطاقة الذي تعتمد عليه مصادر الطاقة الأخرى في إنتاجها كإنتاج النفط ومشتقاته والغاز.

يتوافر الكهرباء المزود بوساطة الشبكة العمومية، لدى 97.3% من الأسر في عام 2004، ويعتمد باقي الأسر على مصادر أخرى<sup>(٤)</sup>. أخرى<sup>(٤)</sup>. وتستخدم 55.9% من الأسر في عام 2007، ذلك الكهرباء - المزود بوساطة الشبكة العمومية - بوصفه المصدر الرئيس للطاقة

- (١) باستعمال بيانات السؤال ( HA41 ) في استمارة مسح 2004.  
(٢) باستعمال بيانات السؤال ( HA36 ) في استمارة مسح 2004.  
(٣) باستعمال بيانات السؤال ( HA37 ) في استمارة مسح 2004.  
(٤) باستعمال بيانات السؤال ( HA10 ) في استمارة مسح 2004.

- (٥) باستعمال بيانات السؤال ( 323 ) في استمارة مسح 2007.  
(٦) باستعمال بيانات السؤال ( HA11 ) في استمارة مسح 2004.  
(٧) باستعمال بيانات السؤال ( 325 ) في استمارة مسح 2007.

الأحياء، تتطلب طرقاً بدائيةً في عملية التصريف الصحي في كثير من الأحيان. ولهذا الأمر مردوده السلبي الكبير في تفاقم حالة التلوث ومن ثم زيادة وجود المخاطر الصحية.

هناك عجز نسبي في توافر خدمة التصريف الصحي لدى الأسر في عام 2004، إذ إن 13.6% من مجموع المرافق الصحية المتوافرة في جميع المساكن تستعملها أسرتان، و 9.8% منها تستعملها ثلاث أسر<sup>(٣)</sup>. وتتصف مدينة الموصل عموماً بسيادة نظام أحواض التعفين (سبتك تنك أو القسطل) في التخلص من المياه الثقيلة، فنسبة 70% من المساكن في العام المذكور نفسه، هي على وفق هذا النظام، وأن ما نسبتهم 12% فقط من الأسر تتصل مساكنهم بشبكة تصريف المجاري<sup>(٤)</sup>. أما في عام 2007 فقد زادت زادت نسبة المعتمدين على نظام حوض التعفين لتصبح 87.3% على حساب انخفاض نسبة المعتمدين على الاتصال بشبكة عامة لتصبح 0.6% فقط، وانخفاض كذلك في نسبة المعتمدين على الوسائل الأخرى<sup>(٥)</sup>.

#### ز. التلوث

يتخذ التلوث صوراً وأشكالاً عديدة، فأبسط صورته وأبرزها هي انتشار القمامة والأزبال في الشوارع ومحيط المنازل. وشاعت صور أخرى له في مدة الدراسة، مثل: وجود برك ومستنقعات المياه الأسنة (ولاسيما في المناطق القديمة) للمدينة، وانتشار الكلاب السائبة، وزيادة نسبة البعوض والنمل زيادة كبيرة، انبعاثات المولدات المشتركة والخاصة و أصواتها، شيوخ سيارات "الدنابر"

النسبة قد ارتفعت نظراً لتردي حال تجهيز الطاقة الكهربائية بعده<sup>(١)</sup>.

وتعتمد 88.5% من الأسر الموصلية في عام 2007 على ما يعرف بالمبردة بوصفها وسيلة رئيسة لتبريد الوحدة السكنية<sup>(٢)</sup>. وتخفض نسبة الأسر التي تعتمد على المكيفات الكهربائية وذلك لسببين رئيسيين، أولهما محدودية قدرتهم على تحمل تكاليف شرائها المرتفعة، وثانيهما هو أنها تحتاج إلى طاقة كهربائية كبيرة، ولا يمكن تشغيلها إلا بوساطة الشبكة العمومية. وكما هو معروف أن التزويد منها - الشبكة العمومية - قد أصابه الشح المزمع وعلى مدى سنوات طويلة. ومن المتوقع أن يكون الطلب على تلك المكيفات واستخدامها قد ازداد في الوقت الحاضر عما كان عليه في عام 2007. وبلا شك أن زيادة استخدام تلك المكيفات قد فرض عبئاً جديداً ثقيلاً على كاهل القدرات الكهربائية الوطنية المتاحة والتي هي هزيلة أصلاً.

#### و. التصريف الصحي

تعد مشكلة التصريف الصحي بالموصل مشكلة تتحدى الحلول وتتطلب الالتفات إليها بجدية لاتساعها وعمقها في ظل غياب شبكة حديثة ومتطورة للتصريف الصحي. وقد برزت جلية للعيان ظاهرة الانتشار الكبير للمياه الثقيلة في شوارع وأزقة المناطق السكنية، في معظم أنحاء المدينة تقريباً، ولاسيما في مناطقها القديمة جراء زيادة نسبة التصريف غير القانوني للمياه الثقيلة، وعدم وجود روادع قانونية بهذا الخصوص. فضلاً عن الإجراءات الأمنية المشددة وانسداد الطرق التي تمنع وصول سيارات التصريف الصحي إلى المساكن. كما إن طبيعة بناء المساكن في الأحياء القديمة للمدينة وطبيعة تخطيط وتصميم تلك

(٣) باستعمال بيانات السؤال ( HA17 ) في استمارة مسح 2004.

(٤) باستعمال بيانات السؤال ( HA18 ) في استمارة مسح 2004.

(٥) باستعمال بيانات السؤال ( 313 ) في استمارة مسح 2007.

(١) محتسب داخل بيانات مسح 2004 من قبل الجهة المنفذة له.

(٢) باستعمال بيانات السؤال ( 321 ) في استمارة مسح 2007.

ومكان تجمع للأزبال أو للقمامة، ومنحدر، وبداية وادي... وغيرها) في عام 2004 تبلغ 18.3%<sup>(١)</sup>.  
18.3%<sup>(١)</sup>.

### ح. الوصول إلى الخدمات

من المهم أن تتمكن الأسر من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والتسهيلات الصحية ومراكز الشرطة ومكاتب البريد وأماكن العبادة دون قضاء الكثير من الوقت في الوصول إليها. ويعد هذا حيويًا ومهمًا جدًا للصحة البدنية والروحية للناس. وقد أعطى المستجيبون في مسح الأحوال المعيشية في العراق قائمة بالخدمات وسئلوها عن الخدمات التي يستطيعون الوصول إليها خلال 30 دقيقة باستعمال وسائل المواصلات الاعتيادية. وتم اختيار مقياس 30 دقيقة باستخدام المواصلات الاعتيادية لاستيعاب مجموعات المستجيبين كافة سواء كانوا يمتلكون وسيلة مواصلات مثل السيارة أم لا (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2004، 36).

ولعل أهم الأماكن التي يتوجب أن يكون الوصول إليها ممكنًا خلال الوقت المعطى ( 30 دقيقة)، هي المستشفيات بنوعها الخاصة والعامة، ولسوء الحظ فإن ما نسبتهم 20.4% من السكان في الموصل في عام 2004 ليس بمقدورهم الوصول إلى مستشفى عام خلال نصف ساعة، وهناك 24.6% من السكان أيضاً لا يمكنهم الوصول إلى مستشفى خاص خلال المدة نفسها، وتتدنى نسبة الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الأخرى أيضاً خلال المدة نفسها.

وقد لا تعد العناية بالبعد الزمني دون المكاني كافية ما لم يتم إيلاء الأخير حقه من العناية أيضاً. وعليه إذا ما تم تقسيم السكان على حسب بعدهم عن المرافق الخدمية التي سبق ذكرها،

(٦) باستعمال بيانات السؤال (IO16) في استمارة مسح 2004.

و"الترانكتورات" في المناطق السكنية والأصوات المزعجة لأساليب ترويج بعض الباعة لسلعهم (كبايعي الغاز مثلاً) فضلاً عن حالة التصريف غير القانوني للمياه الثقيلة المذكورة آنفاً والروائح الكريهة المنبعثة عنها.

اتضح في مسح 2004 أن 30% من الأسر بالموصل، تنتشر القمامة بشكل مرئي في الشوارع خارج مساكنهم، وهي بلا شك نسبة مرتفعة ولها انعكاسات وأبعاد كبيرة على الجانب الصحي على وجه الخصوص فضلاً عن الجوانب الاجتماعية الأخرى<sup>(١)</sup>. ومن ناحية تفصيلية ومع الأخذ بعين الاعتبار الصور الأخرى للتلوث، نجد أن أهم صورته - فضلاً عن القاذورات والأوساخ - هو انتشار مياه المجاري في الطريق خارج المسكن والذي تبلغ نسبة الأسر التي تعاني منه 31.9%<sup>(٢)</sup>، ومياه المجاري في ساحة المسكن 8.4%<sup>(٣)</sup>، وبراز حيوان أو إنسان في البيت أو ساحته 3.6%<sup>(٤)</sup>، ووجود هذا الأخير وزيادته يعد من أخطر أنواع التلوث ويشكل تهديداً خطيراً على الوضع الصحي. وتقل نسبة وجود الصور الأخرى للتلوث في عام 2004. وفي عام 2007، فقد أظهرت النتائج أن حالتي الضجيج وحالة المطر والمياه الراكدة، تنصدران باقي الحالات الأخرى في ارتفاع نسبة وجود كل منهما<sup>(٥)</sup>. وأخيراً فإن نسبة المساكن التي تقع قريبة من مصادر التلوث والخطورة (نهر، وسكة حديد، وطريق سريع، ومنطقة صناعية، وخط ضغط عالي كهربائي،

(١) باستعمال بيانات السؤال (IO11) في استمارة مسح 2004.

(٢) باستعمال بيانات السؤال (IO12) في استمارة مسح 2004.

(٣) باستعمال بيانات السؤال (IO10) في استمارة مسح 2004.

(٤) باستعمال بيانات السؤال (IO08) في استمارة مسح 2004.

(٥) باستعمال بيانات السؤال (331) في استمارة مسح 2007.

المشددة، تصبح عملية الوصول إلى المستشفى في الوقت المناسب متعسرة جداً عبر تلك المسافات، فضلاً عن تردي البنى التحتية المحيطة بالمسكن. إذ إن 8.6% و 10.9% من العوائل، في عام 2004، لا يمكن لكل من سيارتي : الإسعاف ، والإطفاء، على التوالي، من أن تصل إليهم بسبب تدهور الطرق والشوارع المؤدية للمسكن<sup>(٣)</sup>. و 80.9% فقط من العوائل، في العام نفسه، يكون الطريق المؤدي إلى مساكنهم طريقاً معبداً، وأما الباقي فإما أن يكون معبداً بشكل جزئي أو يكون مكسواً بالحصى أو انه طريق وسخ<sup>(٤)</sup>. ويتوقع أن تكون هذه النسب قد ارتفعت كثيراً في عام 2007 جراء الآثار المترتبة على تردي الوضع الأمني، المذكورة آنفاً. فضلاً عن ذلك، وجود تدهور كبير في شبكات الإنارة في الشوارع عموماً، إذ إن 74% من العوائل، في عام 2004، لا تعمل مصابيح الشوارع المحيطة بمساكنهم<sup>(٥)</sup>. جراء الضرر الذي لحق بها في مدة ما بعد الحرب، والمتجلى بناحيتين: الأولى شحة الطاقة الكهربائية المزودة لها، والثانية الأعطال التي لحقت بها جراء الحرب والتخريب. ويذكر أن في المدة التي سبقت الحرب الأخيرة كان جزء كبير من تلك المصابيح قد تم تصليحه وصيانته، وتمت أيضاً زيادة عددها لتشمل عدداً أكبر من الشوارع، قبل أن يتدهور حالها نتيجة للآثار التي تخللت الحرب فضلاً عن تلك التي عقيتها فيما بعد. ويجري الآن استحداث تقنية جديدة في هذا المجال وهو ما يعرف بمصابيح الطاقة الشمسية التي شرع بالعمل بها بعد عام 2008 تقريباً وما زال مستمراً إلا انه على نطاق ضيق.

(٣) باستعمال بيانات السؤالين (IO06, IO07) في استمارة مسح 2004.  
(٤) باستعمال بيانات السؤال (IO05) في استمارة مسح 2004.  
(٥) باستعمال بيانات السؤال (HU07) في استمارة مسح 2004.

اعتماداً على فئات مساحية مفاصة بالكيلومترات تبتدئ بـ 0-2 km (أي نسبة السكان الذين يبعد كل منهم مسافة كيلومترين)، وتزداد هذه الفئة وصولاً إلى فئة km < 6 (أي نسبة السكان الذين يبعد كل مرفأ عنهم مسافة أكثر من 6 كيلومترات)<sup>(١)</sup>، ولوحظ أن أهم المرفأئ الخدمية وهي المستشفيات بنوعها الخاصة والعامة، هي صاحبة أقل النسب في الفئة الأولى، حيث تبلغ نسبة السكان الذين تبعد مساكنهم كيلومترين عن المستشفى الخاصة، 9.9% فقط، وتبلغ نسبة السكان الذين تبعد مساكنهم كيلومترين عن المستشفى العام، 11.7% فقط.

وفي عام 2007، فإن البيانات المتاحة عن هذا الجانب نفسه لا يمكن مقارنتها بشكل مباشر مع تلك الخاصة بعام 2004، إلا أنها مفيدة في إعطاء صورة أخرى اعتماداً على فئات قياس مساحية أخرى، وبإضافة عدد أكبر من المرفأئ الاجتماعية<sup>(٢)</sup>. وأهم ما لوحظ أن هناك نقصاً نسبياً أيضاً في المستشفيات عموماً بنوعها الخاصة والعامة، التي تعد أبرز المرفأئ الخدمية في المجتمع وتزداد أهميتها في الوقت الراهن لاسيما الحكومية منها فهناك 24.3% من الأسر تبعد عنهم المستشفيات الحكومية مسافة 5-10 كيلومترات، و 18.7% تبعد عنهم تلك المستشفيات مسافة أكثر من عشر كيلومترات.

تعد مسافة 5-10 كيلومترات، طويلة جداً في الوصول إلى المستشفيات بوجود التأزم الأمني، والاجتماعي، والسياسي الذي خيم على الحياة في المدينة - والعراق عموماً - في الدراسة. فبلا شك أن الانسدادات الواسعة للطرق ووجود الكثير من السيطرات العسكرية، وفي ظل الإجراءات الأمنية

(١) باستعمال بيانات السؤال (HU11) في استمارة مسح 2004.  
(٢) باستعمال بيانات السؤال (335) في استمارة مسح 2007.



## ط. مدى الرضا عن ظروف السكن والحي والخدمات

لم يتم مسح الأحوال المعيشية في العراق عام 2004، بقياس نوعية الخدمات العامة. وم ن ثم لا يمكنه التعليق على مستوى هذه الخدمات، ولعدم توفر المقاييس النوعية، طُلب من الناس أن يبينوا درجة رضاهم عن المدارس والخدمات الصحية في الحي أو الحارة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2004، 40).

تبرز أهمية التقييم الذاتي في الحكم على

وضع المسكن من حيث مدى رضا قاطنيه وقناعتهم من وجهة نظرهم الشخصية بصرف النظر عن المعايير العلمية المطلوبة ذات العلاقة. ففي عام 2007، ترى أكثر من نصف الأسر أن هناك نقصاً في توافر كل من عدد الغرف أو مساحاتها، وفي بقية الأجزاء الأخرى المرتبطة بالوحدة السكنية، ففي الأولى بلغت نسبة الأسر التي ترى أن هناك حالة نقص فيها 55.6%، وفي الثانية بلغت نسبة الأسر التي ترى أن هناك حالة نقص أيضاً فيها 50.9%<sup>(1)</sup>.

تم الاعتماد في عام 2004 على خمس

مستويات من الرضا لقياس درجته فيما يتعلق بطبيعة الخدمات الرئيسة المتاحة في جانب المسكن والبيئة المحيطة، وهي: غير راضٍ مطلقاً، غير راضٍ إلى حد ما، مقبول، راضٍ إلى حد ما، راضٍ جداً. ولوحظ من خلال النتائج أن أكثر المجالات التي تزداد فيها نسبة المستائين أو غير الراضين مطلقاً، هي في مجال مساحة المسكن وبنسبة 12.6%، وتكلفة المسكن بنسبة 6.5%<sup>(2)</sup>، لذا ينبغي التركيز على هذين المجالين في أطر خطط التنمية والدعم ذات العلاقة.

إن البيئة الداخلية للمسكن ليست وحدها المهمة لنيل رضا الناس عن ظروف مساكنهم، وذلك أن البيئة المحيطة بالمسكن مهمة أيضاً. هل يستطيع الأطفال أن يخرجوا ويلعبوا بأمان؟ وهل المنطقة المحيطة بالمسكن نظيفة وتتمتع بصيانة جيدة؟ (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2004، 33)، وما مدى توافر وجودة حركة السير في المنطقة أو الحي السكني؟ وتبين من خلال النتائج أن أكثر جانب ترتفع فيه نسبة عدم الرضا المطلق هو جانب النظافة وعدم التلوث خارج المسكن، إذ تبلغ نسبته 13.4%، مما يدل على استياء الناس من وجود النفايات والتلوث في البيئة الخارجية للمسكن<sup>(3)</sup>. وانتقالاً من مدى الرضا عن البيئة الداخلية للمسكن وتلك المحيطة به، إلى مدى الرضا عن الخدمات المتوافرة في الحي بشكل عام، والتي تشمل على كل من: المدرسة، والخدمات الصحية، والمواصلات العامة، وتوصيل المياه، ونوعية المياه، والدكاكين/السوق، إذ إن أكبر المجالات الخدمية التي تكون نسبة عدم الرضا فيها هي الأكبر هي، توصيل المياه بنسبة 16.2%، تعقبها نوعية المياه بنسبة، 6.1%، ومن ثم الخدمات الصحية بنسبة 5.7%. وبلا شك فإن هذه المجالات الخدمية هي الأهم من بين المجالات الأخرى التي ينبغي توفرها بالكَم والنوع اللازمين<sup>(4)</sup>. أما طبيعة الرضا عن العمل، فهناك نسبة ليست بقليلة وتبلغ 14.6% من السكان، أعربوا عن عدم رضاهم المطلق فيما يخص العمل<sup>(5)</sup>. وأخيراً، فإن الخصائص المتعلقة بالأجواء المحيطة بالأسرة ليست وحدها المزايا المهمة لحي

- (٣) باستعمال بيانات السؤال ( PM01 ) في استمارة مسح 2004.  
(٤) باستعمال بيانات السؤال ( PM01 ) في استمارة مسح 2004.  
(٥) باستعمال بيانات السؤال ( PM01 ) في استمارة مسح 2004.

- (١) باستعمال بيانات السؤال ( 311 ) في استمارة مسح 2007.  
(٢) باستعمال بيانات السؤال ( PM01 ) في استمارة مسح 2004.

النفائيات. فيما تراجعت بالمقابل نسبة كل من الذين يعيشون في مساكن مملوكة والممتلكين لمطبخ مستقل وكذلك الذين لا توجد لديهم مشاكل في تجهيز الماء عن طريق الشبكة العامة ومن لديهم مشاكل يومية، كما تراجعت كذلك نسبة المعتمدين على عامل القمامة أو البلدية وعلى الحاويات بوصفهما وسيلة للتخلص من النفائيات، وأخيراً فقد تراجعت أيضاً نسبة الذين يعانون مشاكل في النقل والذين يمتلكون خط هاتف ارضي، عبر المدة 2004-2007،  
لاحظ الجدول (1).

الأسرة أو الحارة؛ فمن الناحية التقليدية كانت الحياة الاجتماعية في العراق ترتبط بعلاقات العائلة والعشيرة. وكانت الشبكات الاجتماعية تتمركز في الحارة. وأن المسافة بين الأصدقاء والأقارب والعائلة هي عامل مهم لنوعية الحياة، وللقدرة على النصيحة والمشاركة في الخبرة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2004، 34). وفي هذا الجانب فإن الحال في مدينة الموصل يمكن القول بأنه جيد وتقريباً لا مشاكل تعترضه، ذلك أن كلاً من نسبة عدم الرضا المطلق على وجه الخصوص، وكذلك عدم الرضا إلى حد ما، هي منخفضة لكل من ناحيتي المسافة من الأصدقاء والمسافة من الأقارب<sup>(1)</sup>.

#### ي. مقارنة مباشرة لأهم المؤشرات المتعلقة بلسكن والبيئة والخدمات عبر المدة 2004-2007

بالاعتماد على بعض المؤشرات القابلة للمقارنة عبر المدة 2004-2007 فيما يتعلق بأحوال السكن والبيئة والخدمات، فإن نتائج تحليل البيانات تظهر حصول زيادة في نسبة كل من الذين يعيشون في منزل والذين تتكون جدران منازلهم من البلوك وسقوفها من الكونكريت، وفي نسبة المعتمدين على حوض التعفين بوصفه وسيلة للتصريف الصحي، وكذلك في نسبة كل من الذين لديهم مشاكل بشكل أو بآخر في استقرار تجهيز الماء بوساطة الشبكة العامة والذين يعانون انقطاع كهربائي من الشبكة العمومية لـ 12 ساعة فأكثر يومياً وأولئك الذين يعتمدون على الرمي العشوائي أو الحرق بوصفه وسيلة للتخلص من

(1) باستعمال بيانات السؤال (PM01) في استمارة مسح 2004.



## الجدول (1)

### مقارنة مباشرة لأهم المؤشرات المتعلقة بالسكن والبيئة والخدمات عبر المدة 2004-2007

2007	2004	الحالات	المؤشرات
% 74.2	% 78.6	الذين يعيشون في مساكن مملوكة	ملكية المسكن <sup>(1)</sup>
% 95.7	% 70.6	الذين يعيشون في منزل	نوعية المسكن <sup>(2)</sup>
% 80.1	% 69.1	الذين تتكون جدران منازلهم من البلوك	مواد البناء للمسكن <sup>(3)</sup>
% 91.6	% 78.1	الذين تتكون سقوف منازلهم من الكونكريت	
% 87.3	% 70	المعتمدين على حوض التعفين (سبتك تنك)	وسيلة التصريف الصحي <sup>(4)</sup>
% 0.6	% 12	المعتمدين على الشبكة العمومية	
% 0.6	% 18	المعتمدين على وسائل أخرى	
% 81.7	% 84.7	الذين يمتلكون مطبخاً مستقلاً	امتلاك مطبخ مستقل <sup>(5)</sup>
% 99.7	% 99.2	المعتمدين على التوصيل من الشبكة العامة إلى المسكن بوصفه مصدراً رئيساً في الحصول على الماء	تجهيز الماء بوساطة الشبكة العامة <sup>(6)</sup>
% 25.9	% 38.2	الذين لا توجد لديهم مشاكل في تجهيز الماء عن طريق الشبكة العمومية	استقرار تجهيز الماء بوساطة الشبكة العامة <sup>(7)</sup>
% 11.2	% 20	الذين لديهم مشاكل يومية	
% 62.9	% 41.8	الذين لديهم مشاكل أخرى	
% 97.5	% 98.1	الذين لا يستخدمون وسائل لتصفية ماء الشرب	وسائل التصفية لماء الشرب <sup>(8)</sup>
% 85.4	% 37.3	الذين يعانون من انقطاع كهربائي من الشبكة العمومية لـ 12 ساعة فأكثر يومياً	الكهرباء <sup>(9)</sup>
% 25.2	% 44.5	بوساطة عامل القمامة أو البلدية	وسيلة التخلص من النفايات <sup>(10)</sup>
% 3.1	% 20.8	بوساطة وضعها في حاويات	
% 71.7	% 34.6	بوساطة الرمي العشوائي أو الحرق	
% 8.7	% 19.1	الذين يعانون من مشاكل في النقل	النقل <sup>(11)</sup>
% 31.1	% 35.3	الذين يمتلكون خط هاتف ارضي	امتلاك خط التلفون ارضي <sup>(12)</sup>

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و2007.

- (1) باستعمال بيانات السؤال (HT 04) في استمارة مسح 2004، والسؤال (327) في استمارة مسح 2007.
- (2) باستعمال بيانات السؤال (IO 01) في استمارة مسح 2004، والسؤال (303) في استمارة مسح 2007.
- (3) باستعمال بيانات السؤال (IO 02) في استمارة مسح 2004، والسؤال (304) في استمارة مسح 2007، فيما يتعلق بالجدران. وباستعمال بيانات السؤال (IO04) في استمارة مسح 2004، والسؤال (305) في استمارة مسح 2007، فيما يتعلق بالسقوف.
- (4) باستعمال بيانات السؤال (HA 18) في استمارة مسح 2004، والسؤال (313) في استمارة مسح 2007.
- (5) باستعمال بيانات السؤال (HA06) في استمارة مسح 2004، والسؤال (309\_05) في استمارة مسح 2007.
- (6) باستعمال بيانات السؤال (HA29) في استمارة مسح 2004، وذلك لأن 100% من الناس تكون مياه الشرب عندهم هي المياه الاعتيادية نفسها، والسؤال (314) في استمارة مسح 2007.
- (7) باستعمال بيانات السؤال (HA31) في استمارة مسح 2004، وذلك لأن 100% من الناس تكون مياه الشرب عندهم هي المياه الاعتيادية نفسها، والسؤال (315) في استمارة مسح 2007.
- (8) باستعمال بيانات السؤال (HA35) (الخيار 4) في استمارة مسح 2004، والسؤال (318) (الخيار 6) في استمارة مسح 2007.
- (9) في 2007، السؤال 325 يتضمن العدد الكلي لساعات التجهيز اليومي للكهرباء، وي طرح ساعات التجهيز من مجموع ساعات اليوم الكلية والبالغة 24 ساعة، نحصل على عدد ساعات الانقطاع اليومي، واعتماداً على هذا الأساس تم احتساب عدد ساعات الانقطاع اليومي، ووفق فئتين: انقطاع اقل من 12 ساعة يومياً، وانقطاع لـ 12 ساعة فأكثر يومياً. وذلك ليتسنى مقارنتها مع 2004. وأما في 2004، فتم باستعمال بيانات السؤال (ha11) في استمارة مسح 2004 (الخيار 5).
- (10) باستعمال بيانات السؤال (HA 20) في استمارة مسح 2004، والسؤال (312) في استمارة مسح 2007.
- (11) باستعمال بيانات السؤال (PM 01\_8) في استمارة مسح 2004 (مجموع غير راض إلى حد ما وغير راض مطلقاً = لديهم مشاكل)، والسؤال (332) في استمارة مسح 2007.
- (12) باستعمال بيانات السؤال (HE49) في استمارة مسح 2004، والسؤال (336\_1) في استمارة مسح 2007.

استخدام الكهرباء في المجالين المذكورين، وكذلك زيادة استعماله أيضا (الكهرباء) في مجال الطبخ خلال المدة المذكورة نفسها ( 2004-2007). وتعكس هذه النتائج وجود زيادة كبيرة في استخدام الكهرباء في الفعاليات الحياتية على حساب استعمال مصادر الطاقة الأخرى، لاحظ الجدول (2).

#### ك. ظروف السكن والبيئة والخدمات لشرائح الدخل الخمسية

أظهرت نتائج التحليل لظروف المسكن بحسب شرائح الدخل الخمسية كل من النتائج الآتية في التغير الذي طرأ عليها من عام 2004 إلى عام 2007<sup>(٤)</sup>:

1. حصول انخفاض عام لجميع الشرائح (تقريباً) في امتلاك المسكن.
2. حصول ارتفاع عام لجميع الشرائح في نوعية المسكن دار، ولاسيما للشريحة الأغنى.
3. حصول ارتفاع عام لجميع الشرائح وبالذات للشريحة الأفقر في جدران المسكن من مادة البلوك، ولاسيما للشريحة الأفقر.
4. حصول ارتفاع عام لجميع الشرائح وبالذات للشريحة الأفقر في سقوف المساكن من مواد الكونكريت ولاسيما للشريحة الأفقر.
5. حصول انخفاض لصالح الفقراء وارتفاع في غير صالح الأغنياء في نسبة الذين يعتمدون على وسائل أخرى غير الشبكة العامة أو حوض التعفين في التصريف الصحي.
6. حصول ارتفاع لصالح الفقراء وانخفاض في غير صالح الأغنياء في امتلاك مطبخ مستقل.

(٤) باستعمال بيانات الأسئلة نفسها التي استخلصت منها النتائج على المستوى العام (ليس الشرائح الدخلية الخمسية) في القسم السابق.

ظهر من خلال تحليل البيانات المتاحة عبر المدة 2004-2007، فيما يتعلق باستعمال مصادر الطاقة في الفعاليات الحياتية، تراجعاً ملحوظاً وكبيراً نسبياً في استعمال الغاز بوصفه وسيلة للطبخ أو التدفئة أو تسخين الماء. فيما ازداد استخدام النفط الأبيض بوصفه وسيلة للطبخ لينخفض بالمقابل استعماله في مجالي التدفئة وتسخين الماء، على حساب ارتفاع كبير ومهم في

#### الجدول (2)

#### استخدام مصادر الطاقة في الفعاليات الحياتية

الاس تخدام الم صدر	الطبخ <sup>(١)</sup>		التدفئة <sup>(٢)</sup>		تسخين الماء <sup>(٣)</sup>	
	20 07	20 04	20 07	20 04	20 07	20 04
الغاز	97. 9 %	60. 7 %	7.1 %	0.6 %	21 %	1.2 %
النفط الأبي ض	1.3 %	29. 3 %	91 %	79. 8 %	14 %	7.1 %
الكهر باء	0.8 %	9.7 %	1.9 %	19. 6 %	63. 5 %	91. 3 %

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات مسحي 2004 و2007.

(١) باستعمال بيانات السؤال ( HA 07 ) في استمارة مسح 2004، والسؤال ( 326 ) في استمارة مسح 2007 (بالنسبة للطبخ تم استخدام أول اختيار في 2007 بالنسبة للكهرباء لان خياره الكهرياء بعده فارغة تقريباً).

(٢) باستعمال بيانات السؤال ( HA 08 ) في استمارة مسح 2004، والسؤال ( 326 ) في استمارة مسح 2007.

(٣) باستعمال بيانات السؤال ( HA 09 ) في استمارة مسح 2004، والسؤال ( 326 ) في استمارة مسح 2007.

أكبر، مما يعكس حالة من الرفاهية قد تحققت في هذا المجال عبر المدة المذكورة.

2. تراجعت نسبة السكان الذين لا توجد لديهم مشاكل في تجهيز المياه عن طريق الشبكة العامة وانخفضت نسبة الذين توجد لديهم مشاكل يومية بشكل عام، وقد تركز ذلك الانخفاض لصالح شريحة الدخل الخمسية الأفقر. وهذا الأمر يعني أن الحال في استقرار تجهيز الماء بوساطة الشبكة العمومية يتجه بأن يكون متجانساً بالنسبة لجميع السكان على اختلاف مناطق سكنهم وعلى اختلاف مستويات دخولهم.

3. تراجع بشكل كبير جداً استقرار تجهيز الطاقة الكهربائية عن طريق الشبكة العمومية بشكل عام وقد شمل هذا التراجع جميع شرائح الدخل الخمسية الخمسة بنسب متقاربة إلى حد كبير. وما لم تعالج مشكلة الكهرباء معالجة حقيقية فإن جزءاً مهماً من الإنفاق الاستهلاكي سيذهب نحو تمويل تكاليف المولدات المشتركة ومن ثم حصول مزيداً من التدهور في حال الشرائح الفقيرة. ومن جهة أخرى فإن هناك زيادة كبيرة حصلت في استهلاك الطاقة الكهربائية في الفعاليات الحياتية (التكييف، وتسخين الماء، والطبخ) خلال المدة 2004-2007 على حساب انحسار استعمال كل من النفط الأبيض والغاز، مما يعني أن هناك تحولاً وإحلالاً تدريجياً كبيراً في استخدام الطاقة الكهربائية محل المصادر الأخرى.

4. تراجع كبير عام في خدمات رفع النفايات المقدمة من البلدية، وقد شمل هذا التراجع جميع الشرائح الخمسية ما عدا الشريحة الأفقر التي شهدت زيادة طفيفة في ذلك، ولهذا الأمر بعد أساسي يتمثل بكون أن زيادة نسبة النفايات هي التي يرجح أن تكون قد ازدادت مع بقاء مستوى خدمات البلدية في هذا الشأن على حاله، أو ارتفاعه ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة النفايات. ولا يتسع المجال لذكر الأسباب الكامنة وراء ذلك، إلا أنه، ومما لا شك فيه أن زيادة التصريف العشوائي للنفايات يعني مزيداً من الأوبئة والأمراض واستياء الناس من طبيعة الحياة القائمة والذي يسهم بالنتيجة في خفض مستوى الرفاهية لديهم.

وأظهرت نتائج التحليل لظروف الخدمات بحسب شرائح الدخل الخمسية كل من النتائج الآتية في التغير الذي طرأ عليها من عام 2004 إلى عام 2007:

1. حصول انخفاض عام لجميع الشرائح وبالذات للفقراء في نسبة الذين توجد لديهم مشاكل يومية في تجهيز الماء عن طريق الشبكة العمومية.
2. حصول ارتفاع عام لجميع الشرائح في نسبة الذين تتقطع عنهم الكهرباء لـ 12 ساعة فأكثر يومياً.
3. حصول ارتفاع بسيط للشريحة الأفقر وانخفاض عام لباقي الشرائح في التخلص من النفايات بوساطة البلدية.
4. حصول انخفاض عام لجميع الشرائح وبالذات للشريحة الأفقر في نسبة الذين توجد لديهم مشاكل في النقل.
5. حصول ارتفاع لصالح الفقراء وانخفاض في غير صالح الأغنياء في نسبة الذين يمتلكون خط هاتف ارضي.

#### الاستنتاجات

1. انخفضت قليلاً نسبة الذين يملكون مساكنهم بشكل عام في عام 2007 عن عام 2004 في الموصل. وقد شمل هذا الانخفاض كلاً من شريحتي الدخل الخمسيتين: الأفقر والأغنى، ويمكن تفسير ذلك بالقول: إن النمو السكاني أدى إلى عدم القدرة على بقاء الكثير من العوائل في مساكنهم لاكتظاظها بهم، وأن انخفاض مستويات دخولهم حال دون قدرتهم على شراء أو بناء مساكن جديدة، فلجأوا نتيجة لذلك إلى الاستئجار وغيره. ومن جهة أخرى، فقد ازدادت نسبة الذين يعيشون في منزل في عام 2007 عن عام 2004 بصورة كبيرة نسبياً وقد شملت تلك الزيادة جميع شرائح الدخل الخمسية تقريباً وبنسب متقاربة، ما عدا الشريحة الأغنى التي شهدت في ذلك زيادة

## المقترحات

البنى التحتية والإعمار، واستحداث مشاريع

ضخمة كانشاء محطة كهربائية خاصة للمدينة، واستحداث شبكة جديدة خاصة لايقصال الماء الصالح للشرب والاستفادة من الشبكة الحالية لاغراض ايقصال مياه الاستعمال، ويلا شك فان هذا المشروع يحقق وفورات اقتصادية كبيرة، وغيرها من مشاريع البنى التحتية العملاقة.

2. ضرورة الاستعانة بالشركات الأجنبية الرصينة

المشهود لها بالخبرة والكفاءة على المستوى الدولي بتولي مهمة الإدارة والإشراف على مشاريع البنى التحتية الأساسية والكبرى في المدينة.

الدعوة إلى عرض حالة المدينة في البحوث والدراسات ( الرسائل والأطاريح) من لدن طلبة الدراسات العليا والأساتذة، وجميع المعنيين بالبحث العلمي لاستقطاب عناية المسؤولين بضرورة الارتقاء بمستوى المعيشة في الموصل وبالذات لشرائح الدخل الدنيا وتهيئة الوسائل والمستلزمات كافة وتوفير الدعم الخاص في سبيل تحقيق تلك الغاية .

5. وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية بلدية

الموصل، قسم المشاريع، 2010، الموصل.

6. مراسلات الباحثان عبر الانترنت مع معهد الفافو

التطبيقي النرويجي الدولي المشرف على تنفيذ

مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004،

[www.fafocom](http://www.fafocom)

7. Schuster-Wallace, Corinne J., Velma I. Grover, Zafar Adeel, Ulisses Confalonieri, Susan Elliott, 2008, Safe Water as the Key to Global Health, The United Nations University.

8. O'sullivan, Arthur, 2007, Urban Economics, Sixth Edition, McGraw-Hill/Irwin, United States.

1. وضع خطة اقتصادية تعالج أحوال المعيشة من حيث ظروف السكن والمساكن مع برنامج عمل مفصل للتنفيذ وتكون على وفق ثلاثة مستويات:

أ -الأجل القصير (مدى سنة): تعالج فيها مشاكل تأمين كل من الماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية (وانواع الطاقة الاخرى) سواء بوساطة وسائل بديلة أو مؤقتة. وتفعيل كبير لدور البلدية في تبنيتها لتنفيذ سياسة مستدامة وكفوءة لتنظيف المدينة ولا سيما مناطقها الرئيسة والمركزية.

ب 4-الأجل المتوسط ( 2-3 سنوات): تعالج فيها مشاكل السكن والمساكن - لاسيما 3.

الشعبية منها -، كما بسد فجوة النقص الحاصل فيها، ونوعاً بتردي واقعها البنائي والبيئي والخدماتي، وإنشاء مجمعات سكنية كبيرة وحديثة.

ت 4-الأجل الطويل ( 5 سنوات): تعالج فيها مشاكل التلوث الكبيرة وتنظيف نهر دجلة وضافه وإطلاق ثورة تنموية في مجال

## المصادر

1. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق، التقرير التحليلي، 2004، العراق.

2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات مسح الأحوال المعيشية في العراق، 2004، العراق.

3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ، 2007، العراق.

4. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، سجلات مديرية إحصاء نينوى، 2010، الموصل.